الأمم المتحدة
A/RES/73/330
الجمعية العامة
Distr.: General
1 August 2019

الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٢٨ (ط) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/73/L.74 و A/73/L.74/Add.1)]

٧٣/٣٣٠ – التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٨/٢ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي منحت بموجبه مركز المراقب إلى منظمة التعاون الاقتصادي،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها السابقة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي التي دعت فيها مختلف الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات المالية المعنية إلى المشاركة في الجهود المبذولة لتحقيق أهدافها والغايات التي تسعى إليها منظمة التعاون الاقتصادي،

وإذ تقدر الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز علاقاتها مع منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية من أجل وضع المشاريع والبرامج وتنفيذها في المجالات موضع الاهتمام المشترك،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية لتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى منظمة التعاون الاقتصادي بغرض وضع برامج ومشاريع متصلة بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذها، وإذ تشجعها على مواصلة تقديم هذا الدعم،

050819 020819 19-12816 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - ***تحيط علما مع التقدير*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٦/٧١ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦[(١)]، وتنوه بتنامي التعاون بين المنظمتين؛

٢ - ***تحيط علما*** برؤية عام ٢٠٢٥ لمنظمة التعاون الاقتصادي وإعلان إسلام آباد الصادرين في اجتماع القمة الثالث عشر لرؤساء دول و/أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الذي عقد في إسلام آباد، في ١ آذار/مارس ٢٠١٧؛

٣ - ***تحيط علما أيضا*** بإعلان باكو الصادر في اجتماع القمة الثاني عشر لرؤساء دول و/أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الذي عقد في باكو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢[(٢)]؛

٤ - ***تحيط علما كذلك*** بإعلان دوشانبي الصادر في الاجتماع الثالث والعشرين لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي، الذي عقد في دوشانبي في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛

٥ - ***تقدّر*** الجهود المتواصلة المبذولة لتعزيز التعاون القائم بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التعاون الاقتصادي، لا سيما في مجال بناء القدرات التجارية للدول الأعضاء، وتلاحظ بارتياح إتمام تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامجهما المشترك في عام ٢٠١٧، الرامي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقوية هياكلها الأساسية للمعايير والقياس والاختبار وكفالة الجودة، وتدعو مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية إلى النظر في دعم تنفيذ المرحلة الرابعة من هذا المشروع؛

٦ - ***تدعو*** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية إلى وضع استراتيجيات لتحرير التجارة وتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بهدف تيسير دمج اقتصاداتها على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٧ - ***تلاحظ*** التقدم المحرز في برنامج تيسير التجارة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي، وتدعو منظمة التجارة العالمية ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية والنقل في آسيا والمحيط الهادئ، إلى دعم منظمة التعاون الاقتصادي في إعداد استراتيجية واتفاق لتيسير التجارة، وتطبيق نظام النافذة الواحدة في الدول الأعضاء، وإطلاق بوابة الشبكة التجارية، وتوحيد نظام التأشيرات لتيسير عمل رجال وسيدات الأعمال في المنطقة وتعزيز التجارة الإقليمية؛

٨ - ***تقدّر*** جهود منظمة التعاون الاقتصادي الرامية إلى تنفيذ اتفاق التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي[(٣)] من أجل تعزيز التجارة داخل المنطقة، وتدعو منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية إلى النظر في تقديم المساعدة التقنية إلى منظمة التعاون الاقتصادي من أجل تنفيذ اتفاق التجارة ووضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمساعدة الدول الأعضاء في المنظمة في عملية تيسير التجارة بما يفضي إلى دمج اقتصاداتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

---

(١) انظر A/73/328-S/2018/592، الفرع الثاني.

(٢) A/67/581، المرفق.

(٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2562, No. 45696.

٩ - ***ترحب*** بالنتائج التي أسفر عنها الاجتماع التاسع لوزراء النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في تركمانباشي، تركمانستان، في ٣ أيار/مايو ٢٠١٨، والتي أشارت إلى تحسن أداء النقل العابر في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي وإلى المشاريع الرئيسية ذات الأولوية المحددة بالنسبة للمستقبل القريب، مع فعالية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنقل، بما فيها الهدفان ٩ و ١٧[٤]، وأيضا قرار الجمعية العامة ٧٢/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ المعنون ''تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة'' في المنطقة؛

١٠ - ***تلاحظ*** الاحتياجات الإنمائية الأساسية للبلدان غير الساحلية، بما في ذلك حاجتها إلى تجاوز القيود الناشئة عن مواقعها الجغرافية، وتعذر إمكانية وصولها إلى البحار المفتوحة والمنشآت المرفئية البحرية، وغير ذلك من التحديات التي تعوق قدرتها على تعزيز التعاون في مجال النقل العابر، وتدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والبنك الإسلامي للتنمية ومكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية المعنية، إلى مساعدة منظمة التعاون الاقتصادي والتعاون معها في مشروع الدراسة المقترحة للمكتب والمنظمة بشأن إمكانية تقديم خدمات بشروط ميسرة إلى البلدان غير الساحلية في موانئ مختارة في بلدان المرور العابر في المنطقة، بما يشمل إنشاء شبكات لوجستية فعالة فيما بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة الرئيسية للمنظمة في البلدان غير الساحلية؛

١١ - ***تشجع*** جميع المؤسسات المالية والمتخصصة الدولية المعنية على النظر في المشاركة في تنفيذ قرار وزراء النقل في منظمة التعاون الاقتصادي في اجتماعهم التاسع لمعالجة الثغرات التي تعتور الاستثمار في شبكات الهياكل الأساسية للنقل، والحاجة إلى تعبئة الموارد المالية الميسرة من أجل دعم ممرات النقل الإقليمي والاتصال في منطقة المنظمة، وذلك اعتبارا للدور الرئيسي الذي تؤديه شبكات الطرق والسكك الحديدية في المنطقة كجسور برية بين آسيا وأوروبا، وتدعو مصرف التجارة والتنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والبنك الإسلامي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تنسيق إنشاء منتدى الشراكة/التنسيق بين المؤسسات المالية؛

١٢ - ***تلاحظ مع الارتياح*** إجراء دراسة جدوى بشأن الأحكام الجمركية من الاتفاق الإطاري للنقل العابر وتحديث المعابر الحدودية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، وتشجع الدول الأعضاء في المنظمة على مواصلة اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني بشأن تنفيذ خطة العمل الخمسية لتحديث المعابر الحدودية الجمركية في الدول الأعضاء التي ترمي إلى ترقية/تحديث خدمات المعابر الحدودية القائمة، وتحسين الهياكل الأساسية ذات الصلة بالجمارك وتعزيز النظم المؤسسية والقانونية بغية الوفاء بالمعايير الدولية؛

١٣ - ***ترحب*** *بإ*عادة تفعيل عضوية أفغانستان في الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل الدولي للبضائع (اتفاقية النقل الدولي للبضائع)[٥] وإتمام إجراءات انضمام باكستان للاتفاقية، وتشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية المتعلقة بعقد

(٤) انظر القرار ٧٠/١.

(٥) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1079, No. 16510.

النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية[٦] على أن تقوم بذلك، كما تشجع الدول الأعضاء التي انضمت إليها على أن تنضم أيضا إلى البروتوكول الإضافي الملحق بها[٧]، وإلى الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي تيسر حركة البضائع، وتدعو مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية والهيئات الدولية الأخرى إلى تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، ولا سيما في أنشطة بناء القدرات؛

١٤ - ***تشجع*** على وضع الصيغة النهائية للاتفاق الإطاري الحكومي الدولي المتعلق بتفعيل طريق السكة الحديدية كازاخستان - تركمانستان - جمهورية إيران الإسلامية واستغلالها تجاريا عبر وضع آلية مشتركة لإدارة الممر من أجل زيادة الكفاءة التشغيلية بزيادة التوافق التشغيلي للهياكل الأساسية وعمليات السكك الحديدية فيما بين البلدان التي يمر منها الطريق، وتلاحظ أن آلية إدارة الممر المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي، سوف تطبَّق بمجرد إنشائها على جميع طرق السكك الحديدية التابعة للمنظمة؛

١٥ - ***تعرب عن ارتياحها*** للوفاء بالولاية التي أسندها وزراء تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منظمة التعاون الاقتصادي في اجتماعهم الأول والتي توجت بإجراء دراستين إقليميتين، دراسة مشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والاتحاد الدولي للاتصالات بشأن احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودراسة عن خدمات مجتمع المعلومات في منطقة المنظمة بمساعدة تقنية من الاتحاد الدولي للاتصالات، أفضيتا إلى وضع مشروع الاستراتيجية الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي لعام ٢٠٢٥ لتطوير مجتمع المعلومات وخطة عملها، وهي عبارة عن خريطة طريق لتعزيز التكامل والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتدعو الاتحاد الدولي للاتصالات إلى مواصلة إسداء التوجيه والمساعدة المؤسسيين لأنشطة المنظمة في المرحلة العملية من تنفيذ خطة العمل؛

١٦ - ***تدعو*** اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي من أجل تيسير تجارة المرور العابر بين الدول الأعضاء في المنظمة وتحديث معابرها الحدودية؛

١٧ - ***تنوه*** بمبادرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي الرامية إلى إعداد مقترح مشروع للمساعدة التقنية يتعلق بتنفيذ البرامج الإقليمية للأمن الغذائي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي في إطار البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي يديره البنك الدولي، وتدعو مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى النظر في تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى منظمة التعاون الاقتصادي لإعداد وتنفيذ مقترحات مشاريع مفصلة في إطار مكونات البرنامج التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء؛

١٨ - ***تسلّم*** بالأهمية المتزايدة للسياحة في التنمية المستدامة للمنطقة وما تنطوي عليه من إمكانات في تعزيز الاقتصاد المستدام، وتدعو مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية وغيرها من المنظمات، ولا سيما منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(٦) المرجع نفسه، المجلد ٣٩٩، الرقم ٥٧٤٢.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ٢٧٦٢، الرقم ٥٧٤٢.

والبنك الدولي، إلى النظر في تقديم الدعم المالي والتقني إلى منظمة التعاون الاقتصادي لإعداد مشاريع إقليمية متصلة بتشجيع السياحة ولدعم برامجها؛

١٩ - ***تلاحظ*** الجهود الجارية التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي من أجل إقامة هيكل للطاقة أكثر تنوعا ومرونة في منطقة المنظمة، يجري دعمه بواسطة تعميم مصادر الطاقة المستدامة والطاقة الأنظف، التي تتماشى أيضا مع أهداف التنمية المستدامة والطاقة المستدامة للجميع، ومن ثم تهيب بوكالات الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في تقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة النظيفة، والطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة وحفظها والصلة بين الطاقة والبيئة؛

٢٠ - ***ترحب*** بالتعاون في الآونة الأخيرة بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل الشروع في المرحلة التحضيرية لإنشاء مركز الطاقة النظيفة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي، وتهيب بوكالات الأمم المتحدة والمؤسسات والآليات المالية الدولية المعنية، ولا سيما الصناديق البيئية العالمية، والبنك الإسلامي للتنمية والمصادر ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي، إلى تقديم دعمها المالي والتقني لمختلف مراحل تنفيذ المشروع؛

٢١ - ***تبرز*** أهمية التنسيق والمواءمة من أجل إقامة سوق إقليمية للطاقة/الكهرباء داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، وتشجع الدول الأعضاء في المنظمة على الاستفادة من المنافع المتأتية من زيادة التجارة الإقليمية في الكهرباء، وإدماج نظم الطاقة عن طريق تنفيذ مبادرة إنشاء سوق الكهرباء الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي، وتدعو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية، ولا سيما أمانة ميثاق الطاقة، إلى تقديم دعمها لهذه الجهود؛

٢٢ - ***تسلّم*** بأهمية التعاون المتبادل بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في التصدي للتحديات العالمية المشار إليها في القرار ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والمعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وتشدد على ضرورة التعاون المنتظم بين المنظمتين من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة في ذلك القرار؛

٢٣ - ***ترحب*** بتعزيز التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي وبين وكالات واتفاقيات ومنتديات الأمم المتحدة التي لها صلة بقضايا بالبيئة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وأمانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية التنوع البيولوجي؛

٢٤ - ***تلاحظ*** اكتمال مرحلة إعداد مشروع مكافحة التصحر مع التركيز بشكل خاص على عواصف الرهج الغباري والعواصف الرملية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، وتدعو وكالات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما أمانات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، إلى تقديم الدعم اللازم لتعبئة الموارد المالية اللازمة للمشروع؛

٢٥ - ***تلاحظ مع الارتياح*** النتائج التي تمخض عنها اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الذي تطرق لموضوع تعزيز المشاركة الإقليمية ودون الإقليمية في عمل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، والذي عقد في طهران في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والمناسبة الجانبية التي أقامتها منظمة التعاون الاقتصادي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في كانكون، المكسيك، على هامش الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتحث أمانة الاتفاقية والمنتدى على تقديم دعمهما في جمع الأموال لمشاريع المنظمة ذات الصلة بميادين الإدارة المستدامة للغابات والتنوع البيولوجي؛

٢٦ - ***تبرز*** أهمية تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، وتشجع كيانات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، على النظر في تقديم الدعم التقني والمالي إلى منظمة التعاون الاقتصادي في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛

٢٧ - ***تقدّر*** الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز التعاون في مجال الصحة في المنطقة بالتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية والجمعية الدولية لنقل الدم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشجع هذه الجهات على مواصلة دعم أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي في مجال الصحة؛

٢٨ - ***تلاحظ*** هشاشة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي أمام آثار الكوارث الطبيعية، وتحث مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على النظر في توسيع نطاق تعاونها مع منظمة التعاون الاقتصادي في مجال الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وعلى النظر أيضا في تقديم دعمها التقني والمالي لأنشطة المنظمة في مجال الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في المنطقة، بما في ذلك الإطار الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي حديثا لتعزيز تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٨] في المنطقة، وتدعو المنظمات والمؤسسات المالية الدولية المعنية إلى تقديم المساعدة في تنفيذ الإطار الإقليمي؛

٢٩ - ***تبرز*** أهمية الإحصاءات العالية الجودة باعتبارها أداة لتنفيذ الأهداف الإنمائية وأهمية التعاون والشراكة مستقبلا بين منظمة التعاون الاقتصادي وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة في هذا الصدد، وتشجع الشعبة على النظر في تقديم الدعم التقني والمالي إلى المنظمة في ميدان الإحصاءات، عند الاقتضاء؛

٣٠ - ***تقدّر*** التعاون المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تنظيم حلقة تدريبية على نظام المعلومات الإحصائية القطرية، بطهران في الفترة من ٢٤ إلى

(٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، في إطار المرحلة الثانية من مشروع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المتعلق بتقديم الدعم لتنفيذ وتطوير إطار نظام المعلومات الإحصائية القطرية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي؛

٣١ - ***تقدر أيضا*** الجهود والأنشطة التي تضطلع بها منظمة التعاون الاقتصادي في جمع البيانات المتصلة بالمخدرات ونشرها، وتنظيم حلقات عمل وبرامج تدريبية بهدف تعزيز الخبرة التقنية والفنية للموظفين العاملين في أجهزة ووكالات مكافحة المخدرات المعنية لدولها الأعضاء، وتشجع وكالات الأمم المتحدة والأوساط المانحة، مثل المفوضية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على مواصلة تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى المنظمة فيما تبذله من جهود لمكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات وغيرها من الجرائم المتصلة بذلك؛

٣٢ - ***تنوه*** بالجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من أجل تعزيز التعاون الإقليمي على مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك إنشاء آلية شرطة وآلية إقليمية للتعاون القضائي والقانوني والمركز الإقليمي لتعاون وكالات مكافحة الفساد وأمناء المظالم التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي، وتدعو المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى المساعدة في تلك الجهود ودعمها؛

٣٣ - ***تقدّر*** المساهمات التي تقدمها منظمة التعاون الاقتصادي من أجل إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان، وتشيد بمشاركتها النشطة في مختلف المبادرات الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان وبالمساهمات البناءة التي تقدمها لتلك المبادرات، وتقدر بشكل خاص الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى الفريق الأساسي الرفيع المستوى للأمناء العامين للمنتديات الإقليمية، الذي أنشئ في اجتماع الهيئات الإقليمية المعقود في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان وعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان[٩]، وتدعو وكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى إلى مساعدة منظمة التعاون الاقتصادي في تنفيذ برنامج الدعوة الخاص بأفغانستان والذي اعتمده مجلس وزراء المنظمة في اجتماعه الثالث والعشرين، المنعقد في دوشانبي، بهدف مساعدة أفغانستان في جهودها من أجل تحقيق الاستقرار والإعمار والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

٣٤ - ***تشير مع التقدير*** إلى الأنشطة التي يضطلع بها كل من المعهد الثقافي ومؤسسة العلوم والمعهد التعليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي، باعتبارها وكالات متخصصة للمنظمة، لتعزيز التعاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في ميادين الثقافة والعلوم والتعليم، على التوالي، وتشجع وكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على التعاون مع هذه الهيئات، في نطاق الولايات المنوطة بها وفي حدود الموارد المتاحة لها، من أجل إعداد وتنفيذ مشاريع مناسبة لتعزيز العلوم والتعليم في المنطقة؛

٣٥ - ***تسلم*** بأهمية الدور الذي تضطلع به الجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي في تعزيز التعاون الإقليمي المتعدد الأوجه في المنطقة؛

(٩) A/66/601-S/2011/767، المرفق.

٣٦ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٧ - ***تقرّر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين البند الفرعي المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي'' في إطار البند المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى''.

الجلسة العامة ١٠١
٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩